

يتوزع منها صورتان منطقتان اياها كالمبدأ في حقيقتها الثالث من
 اكثره والاكتيف يصير امورا كثيرة لمطابقه لا مبروحا لمبسطه فلا بد من
 القول بالتركيب شامل فيه فانه موضوع تامل قوله ان المطلقة تارة شبيهة
 اطمان المطلقة وما ينبغي ان في الذهن نوع اختيار مفاضلة لا ينبغي ان
 ويعتبر عن هذا بالمهية من حيث الاطلاق وليس الاطلاق لا خلاف هذا
 الاختيار بل هذا اعتوان وشرح بهذا الخبر من الاختيار والمهية من حيث
 لمودة الذهنية والمهية من حيث العموم وما ينبغي ان يختص بغيره
 بالمشخصات والظهور في الاختصاص وتبصر هذا الخبر من الاختيار بالمهية
 من حيث السريان فالافراد والاول موضوع الطبيعة والثاني موضوع
 المحسوسة وسببها في الشرح في بحث القضايا قوله وانما هي ما يه
 اطمان موضوع الطبيعة ثبت له الحكم العقلية في مقولات ثالثة
 من الكمية والجنسية والثالثة وتكون كالكيف يكون موجدا في الخارج والباقي
 موضوع الطبيعة امر ذهني متردد بالوحدة الذاتية واذا لم يكن موجدا
 في الخارج فلا يتحقق تحقق كونه ولا يتحقق جميع الافراد ولك ان تجوز الافراد
 ونقول المراد بالوجود وجودا صريحا ان ياخذ العقل منه جهة ويجعلها في
 الذهن بخارجة حيث يجرد عن الافراد ومفاهمها الذي اشار اليه بقوله في
 الشرح بقوله سلها بالعبارة في العبارة وانشار الى ان هذه التامة غير
 ملائمة بيارات هذا القول ولا للحكام التي يتدرج عليها كونهها امورد
 القسمة في التسميات وتكون ثم بين امر على هذا لا يصح العقل بقوله يرد
 عليه لانه ان اراد بالتحقق التحقق في كونه ولذا لا يتفق الاشارة في كونه
 فالعقري الحكم فانه كان موضوع المهلة يتحقق تحقق فرد في كونه ويشي

في الافراد

بالنقد

بالنقد فردا كجملة لك موضوع الطبيعة يتحقق تحقق فرد في كونه ولا
 ينتمى له كونه بالاشارة فرد لان الفرد لما كان منشأه لا تراعى نكاحا حقيقته
 تتحقق كونه لك اشارة اختياره وان اوله لا يشك في اشارة راسا بان لا
 يكون له وجودا بل لا يشك في موضوع المهلة راسا كما يصح بالاشارة وكيف
 انما اشقي فردا ونحوه لا يحتمل ليهتمف موضوع المهلة راسا بوجوده في هذا
 الاثر ولا يحز ما فهم قوله والا اول ان يقال انه وجه لا يوليه ان تعريف
 القدر شعرا بان القصور وهذا الحد ومفهومه في هذا الحد لا يصح في
 التعريفات فافهم قوله كما كانت بالذاتيات سواء كانت الذاتيات اعم
 او متساوية وعند جميع الاشياء اشتمال الثبوت على المبرز قوله وانما علم جواز
 الاستنباط نظري او تفصيلي انما فاقصد استنباط نظري من نظري في
 هذا العنصر كالمفهوم ان يحصل لهذا النظرى كالمفهوم هذا فخر اذ اما صراحة
 للاختلاف اصل الحد وهذا كما سيب لمه للمعروف جواحد لا يرد في النظرى في
 الاستنباط عند كونه عبارة بالاشارة لا لثبوت الا بالاشارة بالمعروف لا يبرز
 ولم لا الثبوت عند اعمد فهو كما سيب وانما هو بالاشارة النظرى ان لم يكن
 اصل الحد وهذا الثبوت العلم به يحصل ولم يثبت ما قصد الاستنباط و
 الثبوت بمصاحبة فالمراد به يكون يحصل بالاشارة والمعروف وهو
 جواحد يمكن الحد حاصل بالذاتية لولا بالعرض ويثبتها بالذات وبالعرض
 فاقبل معهما فحصلان في قصد الاستنباط الحد النظرى الحد عند هذا المعنى
 بالذات وحاصل بالعرض في قصد الاستنباط اصل الحد وهو يحصل بالاشارة
 قلت هذا النظرى اما ان يحصل بعد استنباطه فبذلك على ما اجابته من عدم
 حصول الحد و ان لم يحصل فاقصد كونه بمرادهم قوله فانه لا يرد

King Saud University

University